



## قرار تعقيبي

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة التعقيبية الثانية بالمحكمة الإدارية القرار التالي بين:

المعقّبين: ورثة \*\*\*\*\* مقرّهم بحي \*\*\*\*\* عدد \*\*\*\*\* قابس، نائبهم الأستاذ \*\*\*\*\*  
الكائن مكتبه بعدد \*\*\*\*\* شارع \*\*\*\*\* قابس.

من جهة،

والمعقّب ضده: \*\*\*\*\* بقابس نهج \*\*\*\*\* قابس.

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدّم من نائب المعقّبين المذكورين أعلاه المرسم بكتابة المحكمة بتاريخ 8 مارس 2017 تحت عدد 316276 طعنا في الحكم الإستئنافي الصادر عن محكمة الإستئناف بقابس تحت عدد 11630 بتاريخ 26 فيفري 2016 القاضي بقبول الاعتراض شكلا ورفضه أصلا وإقرار بطاقة الإلزام المعارض عليها وتخطئة المعارضين بالمال المؤمن وحمل المصاريف القانونية عليهم. وبعد الإطلاع على المذكّرة في بيان أسباب الطعن المدلى بها بتاريخ 30 مارس 2017 والرامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلا وأصلا ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الإستئناف بقابس لتعيد النظر فيها بمهيئة جديدة.

وبعد الإطلاع على بقيّة الأوراق المظروفة بالملفّ.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرّخ في 1 جوان 1972 المتعلّق بالمحكمة الإدارية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالتّصوص اللاحقة وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرّخ في 3 جانفي 2011.

وبعد الاطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 20 ديسمبر 2018، وبما تمّ الإستماع إلى المستشارة المقرّرة السيدة جهان الهرمي في تلاوة ملخص لتقريرها الكتابي ولم يحضر الأستاذ ..... نائب المعقّب وبلغه الاستدعاء كما لم يحضر المعقّب ضدّه وبلغه الإستدعاء.

قرّرت المحكمة حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 24 جانفي 2019.

وبما وبعد المفاوضة القانونية صرّح بما يلي:

حيث تنصّ الفقرة الثانية من الفصل 67 من القانون المتعلق بالمحكمة الإدارية على أنّه " يجب أن يحتوي المطلب على أسماء الأطراف وألقابهم ومقراتهم وعرض موجز لوقائع القضية وللمطاعن الموجهة إلى الحكم المطعون فيه".

وحيث دأب فقه قضاء هذه المحكمة على أنّ تعليل مطلب التعقيب بتضمينه عرضا موجزا للمطاعن الموجهة إلى الحكم المطعون فيه، يعدّ من بين الإجراءات الشكلية الجوهرية التي يترتب على عدم احترامها بطلان مطلب التعقيب، ويتوجب على المحكمة إثارته والتمسك به ولو تلقائيا لتعلقه بالنظام العام.

وحيث أنّ مطلب التعقيب اكتفى بتضمين منطوق الحكم المطعون فيه وطلب تسجيل الطعن للأسباب التي سيتم شرحها في المستندات، الأمر الذي يكون معه المطلب الراهن والحالة ما ذكر فاقدا للتعليل وحرّيّا بالرفض شكلا على هذا الأساس.

ولهذه الأسباب:

قرّرت المحكمة:

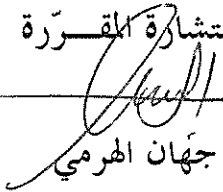
أوّلا: رفض مطلب التعقيب شكلا.

ثانيا: حمل المصاريف القانونية على المعقّبين.

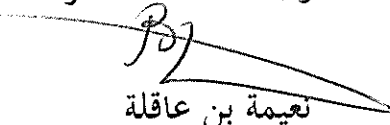
وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الثانية برئاسة السيدة نعيمة بن عاقلة وعضوية المستشارتين السيدتين نرجس تيرة ونادية نويرة.

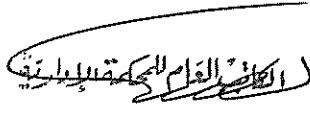
وتلي علنا بـجلسة يوم 24 جانفي 2019 بحضور كاتبة الجلسة السيدة أمينة غريبي.

المستشارة المقـررة

  
جـهـان الـهـرمـي

رئيسة الدائرة

  
نعـيـمة بن عـاقـلة

  
لـطـفـة الـخـالـدي